# طبيعة السلطة فى الممالك الافريقية القديمة

## وتطورها فى الدول الافـــريقية الحديثة


**بحث مقدم من :**

**الدكتورة / اجلال محمود رافت**

**مدرس العلوم السياسية**

**بمعهد البحوث والدراسات الافريقية**

**جامعة القاهـــرة**


**١٩٨٤ م**

من الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسى أصبح طابعا مميزا للقـــارة الافريقية .. وقد قامت بالفعل بعض الأبحـــاث العربية بدراسة ظاهـــرة الانقلابات والحركات الثورية وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . غير أن هناك عاملا لم يحظ بالاهتمام الكافى للباحثين المصريين ، رغم مكانته ، الا وهو طبيعة السلطة فى المجتمعات الافريقية القديمة وتطورها وما نتج عن هذا التطور من تغييرات فى تركيب المجتمعات الافريقية الحديثة ، أدت ، مع غيرها من الأسباب الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى افريقيا . وقد رأت الباحثة أن تخصص هذه الدراسة لتحليل هذا العامل ومحاولة معرفة مدى تأثيره على الأوضاع السياسية الراهنة للدول الافريقية الحديثة .

ويصادفنا ، ونحن فى صدد البحث فى مفهوم دقيق وهام كمفهوم السلطة صعوبات كثيرة ، منها الخاص بتحديد طبيعة السلطة ، هل هى سياسية أم اقتصادية أم دينية الى آخره .. وتأتى هذه الحيرة من صعوبة الفصل بين هذه الأشكال المختلفة . فلاشك أن القوى الاقتصادية تؤثر فى اتخاذ القرار السياسى والعكس صحيح ، فالسلطة السياسية تتحكم الى حـــد كبير فى مسار القوى الاقتصادية ، فتفتح لها مجالات النمو او تعمل على تقلصها . هذا وتبرز القوى الدينية ، فى بعض المجتمعات ، كقوى سياسية واقتصادية هامة تؤثر بشكل ملحوظ فى رسم السياسة العامة للدولة . لذا رأت الباحثة أن تركز على مفهوم السلطة بصفة عامة ، هذا المفهوم الذى يحوى داخله كل الأشكال السابقة للسلطة .

ومن ناحية أخرى لا أتصور حديثا عن السلطة منفصلا عن الديمقراطية فاذا كانت السلطة هى العنصر الخاص بالحاكم ، فالديمقراطية هى الهدف الذ يسعى اليه دائما المحكومون . لذا سنتطرق بالضرورة الى دراسة المفاهيم المختلفة للديمقراطية وممارساتها فى النظم القديمة والحديثة .

وتود الباحثة أن تلفت النظر الى أن الدراسة الانثروبولوجية التى وردت فى البحث لم تقصد لذاتها بل اعتبرت مجرد معبرا للوصول الى النتائج السياسية المرجوة . لذا نعتذر الباحثة عن بعض القصور الذى يشوب الدراسة فى هـــذا الجـــانب .

ونأمل ، باتباعنا لهذا المنهج ، أن نصل الى تحديد دقيق لما كانت تعنيه السلطة فى المجتمعات الافريقية القديمة ولمـــا تطورت اليه فى مفهومها وممارستها فى الدول الافريقية الحديثة . كما نأمل أن تساعدنا هذه النتائج على اكتشاف أسباب بعض الاضطرابات السياسية التى تؤرق المجتمعات الافريقية الحديثة.

وتبقى نقطة أخيرة لاستكمال الخطوات الرئيسية لهذه الدراسة ، وهى تحديد المجتمعات التى ستمثل الجانب التطبيقى للبحث . وقد توصلت الباحثة الى اختيار مثلين تطبيقيين ، راعت فيهما أن يكونا ممثلين لأهم أشكال السلطة فى المجتمعات القديمة ، وليكن مملكتى الأكان والأجانون . أما بالنسبة لتحديد الدول الحديثة المقابلة لهاتين المملكتين ، فيشكل صعوبة كبيرة ، وذلك لأن الممالك القديمة عاشت فى مناطق واسعة تختلف حدودها تماما عن الحدود الحالية المصطنعة التى وضعها الاستعمار الاوروبى . فنجد أن القبائل التى كونت فيما مضى مملكة الأكان تعيش الآن موزعة فيما بين غانا وساحل العاج. وكذلك مملكة الأجانون ، فقد حكمت فى الماضى البنين الحالى وجزءا من نيجيريا لذا سندرس فى هذا الجزء من البحث منطقة وليس دولة ، وستكون هذه المنطقة هى غرب أفريقيا ، حيث كانت تنتشر هذه الممالك ويساعد على ذلك أن دول هذه المنطقة لها سمات متشابهة ، وان اختلفت الأنظمة الحاكمة .

وعلى ذلك سنقسم البحث على النحو التالى :

الجزء الأول : دراسة المفاهيم العامة للسلطة والديمقراطية .

الجزء الثانى : طبيعة السلطة فى مملكتى الأكان والأجانون .

الجزء الثالث : طبيعة السلطة فى الدول الافريقية الحديثة فى غرب أفريقيا.

الجزء الرابع : تطور طبيعة السلطة وأسبابه .

## المفاهيم العامة للسلطة والديمقراطية

### مفهـــوم السلطة :

ظل علماء السياسة يعتقدون طويلا أن النظام السياسى وممارساته الهامة كالسلطة والديمقراطية ، لم يعرف الا فى المجتمعات البشرية التى نضجت من حيث التكوين الهيكلى وظهرت فى شكل دولة لها حدودهـــا

الجغرافية ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية . غير أن ظهور علم الأنثروبولوجيا السياسية فى بداية الأربعينات من هذا القرن ، ساعد كثيراً على تغيير هذه النظرة التقليدية ، وأصبح العلم يعترف لبعض المجتمعات البدائية التى عاشت قبل نشوء الدولة ، كالقبائل والممالك الافريقية القديمة، بوجود نظام سياسى ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين(١) .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر المجتمعات التى وقع الاختيار عليها لتكون موضوعا لهذا البحث ، ممالك وليست قبائل . وأعنى بذلك انها شكل ، وان كان بدائيا ، الا انه متطور عن هيكل القبيلة . فتعتمد الوحدات المكونة له على الروابط العائلية والشخصية من جهة ، وعلى العلاقات بين المستويات المختلفة للسلطة من جهة أخرى . ولذا يمكن اعتبار الممالك والامبراطوريات الافريقية نواة لشكل الدولة الحديثة(٢) .

وتمشيا مع هذا المنطق يصبح الحديث عن السلطة ومفهومها فى الممالك والامبراطوريات الافريقية البدائية ، حديثا علميا ، يتفق مع الفروض والنظريات الحديثة . وقبل أن نبدأ فى دراسة الحالات التطبيقية ، ينبغى أن نصل الى تعريف للسلطة يكون المقياس الذى سنستعين به لتقييم طبيعة السلطة والنظام السياسى الذى يقننها .

يقول الأستاذ روبير داهل : « النفوذ هو علاقة بين طرفين يجبر فيها الطرف الأول الطرف الثانى على أن يتصرف بطريقة لايرغب فيها .. وأن السلطة هى شكل خاص من أشكال النفوذ يستطيع فيها الطرف المؤثر أن يوقع عقابا شديدا على الطرف الآخر اذا لم يستجب لأوامره»(٣).

ويؤكد الأستاذان لاسويل وكابلن أهمية فكرة العقاب فى مفهوم السلطة فيقولان : « أن التهديد بايقاع العقاب يميز النفوذ عن السلطة. فالسلطة تمثل حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ ، يقع فيها السياسى العقاب على الطرف الذى يرفض تنفيذ أوامره(٤) » .

وبقول الأستاذ لوك فى تعريفه للسلطة : « السلطة السياسية هى

---

(1) Balandier, Georges, **Anthropologie Politique**, Presses, Universitaires de France, Paris, 1969, p. 117.

لمزيد من التفاصيل عن نشأة الدولة وهيكلها انظر :

(2) Schwartzenberg, Roger - Gérard, **Sociologie Politique**, Editions Montchrestien, Paris. 1973, pp. 61-71.

(3) — Dahl, R., **l'Analyse politique contemporaine**, 1973, p. 84, cité dans :
— Duverger, Maurice, **Sociologie de la politique**, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, p. 167.

(4) — Lasswell, D. and Kaplan. A., **Power and Society**, New York, 1950, p. 74. cité dans : Duverger, op. cit., p. 166.

حق سن القوانين وحق الحكم بالاعدام ، أى الحق فى تطبيق عقوبات رادعة(٥) » .

أما الأستاذ ديفرجيه ، فيبدأ بنقد هذه التعريفات ، التى تركز كلها على القدرة على فرض العقوبات ، فيقول : « أن مفهوم السلطة التعريفات السابقة يساوى مفهوم الضغط . وصحيح أن السلطة تلجأ أحيانا الى ممارسة الضغط ولكن ذلك لا يحدث الا فى حالات استثنائية . أما القاعدة، فهى أن السلطة تعتمد على عوامل أخرى » . وانطلاقا من هذا المنطق يعرف ديفرجيه السلطة فيقول : « السلطة هى نوع من النفوذ يعتمد فى تأثيره على العادات والمعتقدات وقيم » المجتمع الذى يمارس فيه . ويقبل الأفراد الخضوع لهذا النفوذ لأنهم يعتبرونه شرعيا أى مطابقة لعادات المجتمع وقيمه . وهكذا يمكن القول أن السلطة هى نوع شرعى من النفوذ(٦) » .

وترى الباحثة أن تعريف ديفرجيه أشمل التعريفات السابقة وذلك لأنه يأخذ فى اعتباره شرعية السلطة التى تجعل الخضوع لها يحدث برضاء كامل من المحكومين . وقد يحدث التمرض ضد هذه السلطة . وفى هذه الحالة فقط تنفذ العقوبات ويمارس الضغط . وينطبق هذا المنطق على نظم الحكم الحديثة كما ينطبق على نظم الحكم فى الامبراطوريات والممالك الافريقية القديمة . فشرعية الحاكم فى النظم الحديثة التى تأتى من انتخاب الشعب له تجعل التراضى هو شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم(٧) . ونجد القبول هو ايضا عماد العلاقة بين الزعيم وأفراد شعبه فى نظم الحكم القديمة ، سواء كان ذلك فى القبيلة او فى المملكة . فالسلطة فى هذه النظم تتخذ شكلا مقدسا يفرض الرضوخ الكامل للزعيم، هذا الذى يبعد كل البعد عن المنطق ويعتمد أساسا على الغيبيات .

## مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية فى أبسط تعريف لها ، هى حكم الشعب . ويقول الأستاذ ساوتدرى أن مفهوم الشعب هام جدا لتحديد معنى الديمقراطية . فاذا كان المقصود بالشعب وحده روحية يمثلها الحاكم أو الدولة ، فالنظام السياسى لا يعتبر ديمقراطيا . واذا كان المقصود بالشعب هو غالبيته المطلقة ، فان الـ ٤٩٪ منه يصبحون بدون فعالية . والمعنى الوحيد للشعب فى رأيه حتى يكون الحكم ديمقراطيا هى الأغلبية النسبية(٨) له(٩).

---

(5) **Ibid.**, p. 167.

(6) **Ibid.**, p. 166.

(٧) ويستثنى من هذه القاعدة كل أشكال الدكتاتوريات .

(٨) يستبعد الكاتب من تحليله أن تكون كلمة الشعب مقصود بها كل أفراد الشعب فليس هناك ديمقراطيات تطبق هذا المعنى على اطلاعه حتى فى الديمقراطيات المبادرة مثل المدن اليونانية القديمة ، يستبعد من الاجماع بعض الفئات مثل العبيد والنساء والأطفال .

(9) Sartori, Giovanni, **Théorie de la démocratie**, Armand Colin, Paris, 1973, p. 16.

أما النظرية الاشتراكية ، فتختلف فى مفهومها للديمقراطية عن الفكر الليبرالى فهى تركز على المضمون الاقتصادى للديمقراطية . فيرى ماركس أن النظام الديمقراطى هو نظام الحكم الذى يرسى العدالة الاقتصادية بين أفراد الشعب(١٠) ، بحيث يصبح المجتمع بلا طبقات متصارعة المصالح، بل طبقة واحدة تحكم وهى الطبقة العاملة . ومن هنا جاء تعبير دكتاتورية البروليتاريا .

ولم يكن ماركس يقصد بهذا التعبير أن تمارس الدولة الدكتاتورية فى صالح الطبقة العاملة ، بل كان يعنى بالدكتاتورية الثورة ، وأن طبقة العمال هى التى ستقود تلك الثورة لتحطيم الدولة والقيام بدورها القيادى. ويعنى ذلك أن ماركس كان يرمى الى ارساء نوع من الديمقراطية المباشرة، مما جعل لينين يدعى ، فيما بعد ، أن دكتاتورية البروليتاريا أكثر ديمقراطية من الديمقراطية البرجوازية . أى الديمقراطية الليبرالية(١١) .

واذا كانت النظريتان تختلفان فى مفهومها لبعض عناصر الديمقراطية، فانهما تتفقان فى شرط من شروطها ألا وهو رضاء الشعب عن الحاكم وتفويضه السلطة له . فالحاكم لا يكون ديمقراطيا الا اذا كانت سلطته مشروعة ، ولا تكون السلطة شرعية الا اذا كان مصدرها الشعب . غير أن اثبات صحة هذه الشرعية يصبح أمرا عسيرا . فالانتخابات العامة ، وهى المقياس فى هذا المقام ، لا تعتبر فى كثير من الأحيان مرآة صادقة ، للارادة الشعبية .

ففى ظل النظم الرأسمالية ، تضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الناخبين فتغير ارادتهم . وفى النظم الاشتراكية يمارس الحزب الواحد على الناخبين ضغوطا سياسية قوية توجههم فى الطريق الذى يرغبه . وهكذا يقع الناخب تحت ضغوط لا قبل له بها فتصبح كلمة الديمقراطية شعارا فارغا تقريبا من المضمون .

ولن تخف ، فى رأى الباحثة ، الضغوط المذكورة ، الا اذا توافرت الشروط التالية :

---

(١٠) يرى ماركس أن مثل هذا النظام يجب أن يقوم بالآتى : الغاء الملكية العقارية، ارساء ضرائب تصاعدية ، الغاء الميراث ، مصادرة أموال المهاجرين والمتمردين ، سيطرة الدولة على التسهيلات الائتمانية ووسائل المواصلات ، زيادة الصناعات الوطنية ، اجبار الجميع على العمل ، التنسيق ما بين العمل الزراعى والصناعى وأخيرا اعطاء مجانية التعليم .

— **Manifeste, communiste, fin de la 2ième partie, cité dans : Sartori, p. 326**

**(11) Ibid., p. 330.**

أولا : العدالة الاقتصادية المتمثلة فى المساواة فى توزيع الثروات والدخل العام على أفراد الشعب كل حسب عمله ، وتكافؤ الفرص الاقتصادية .

ثانيا : احترام حقوق جميـــع الأفـــراد بغض النظـــر عن مراكزهم الاجتماعيـــة .

ثالثا : مسئولية الحاكم أمام ناخبيه ضرورية ، فلا يكون هنـــاك نظام ديمقراطى الا اذا كان الحاكم مسئولا أمام ناخبيه . فاذا انحرف عن السياسة المتفق عليها أو خالف الدستور ، تعرض لمساءلة الناخبين أو من يمثلهم .

رابعا : لن يكتشف خطأ الحاكم ، واذا اكتشف لن يقوم الا بوجـــود معارضة قوية فى المجالس التمثيلية .

فالنظام الديمقراطى يجب اذا أن يعتمد على تعدد الأحزاب ، والحزب الذى يفوز بالأغلبية يحكم ، ولكنه يحترم رأى الأقلية وحقها فى المعارضة .

ونخلص مما سبق الى المفهوم الآتى للديمقراطية : فهى نظام الحـــكم الذى يأخذ فيه الحاكم سلطته من تفويض الشعب له ، فيصبح بذلك مسئولا أمامه . وهو النظام الذى تحكم فيه الأغلبية وتحترم فيه حقوق الأقليـــــة المعارضة . وهو أخيرا النظام الذى يتوفر فيه أكبر قدر ممكن من العـــدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

## طبيعة السلطة فى المجتمعات الأفريقية القديمة
## دراســـة لملكتى الأكان والأجانون

من أهم الممالك التى حكمت شعوب غرب ووسط افريقيا امبراطورية غانا فى القرن العاشر الميلادى ، وكانت عاصمتها مدينة غانا ، وامبراطورية مالى التى أسست فى القرن الثالث عشر والتى امتدت فى أوج مجدها وقوتها من المحيط الأطلسى حتى النيجر ومن حدود الصحراء الكبرى حتى الغابات الاستوائية وهناك أيضا مملكة الكنجو التى اكتشفها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر والتى لا شك عاشت قبل ذلك بوقت غير قصير ، على الأرض التى تمثل الآن الـــكنجو وزائير وجـــزءا من انجولا . كذلك ممالك الأكان والأجانون التى عاشت فى منطقة ساحل العاج والبنين ونيجيريا وغانا . ولا يفوتنا أن نذكر أيضا مملكة البورندى التى ظلت تحكم الى عهد قريب .

وسندرس عن هذه الامبراطوريات القديمة ممالك الأكان والأجانون . ويعود اختيارنا لهذين النموذجين الى الأسباب التالية :

اولا : تمثل مملكتا الأكان والأجانون نمطين مختلفين من أنماط نظـــم الحكم القديمـــة .

ثانيا : عاشت هاتان المملكتان فى منطقة واحدة فى القارة الافريقية وهى الغرب . وستسهل لنـــا هذه الحقيقة تتبع الأنظمة المذكورة فى العصر الحـــديث .

## مملكة الأكان :

يمثل الأكان مجموعة بشرية عرقية ولغوية تنتشر فى جمهوريتى ساحل العاج وغانا حيث تعتبر أهم سلالة عرقية . ويشكل الأكان أكثر من ثلث الشعب الغانى ، وينقسمون الى فروع وقبائل عديدة مثل الأشنتى والبوروبا التى كونت ممالك . وامبراطوريات قوية ومنظمة فى عصر ما قبل الاستعمار. ورغم تعدد ممالك الأكان فان أغلب النظم السياسية التى حكمتها تتشـــابه فى خطوطها الرئيسية كما سنرى تفصيلا .

## مصدر السلطة عند الأكان(١٢) :

تتجسد الروح الجماعية للأمة أو الشعب أو القبيلة فى كرسى العرش، وليس فى شخص الملك . فكرسى العرش هو الذى يملك السلطة ويعطيها للملك . فمصدر السلطة اذا فى ثقافة الأكان هو روح الأمة ، لذلك هى سلطة مقدسة وكرسى العرش الذى يجسدها أيضا مقدس ، ويكتسب المرشح للجلوس على هذا العرش جزءا من هذه القدسية ، ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته مرشحا للملك وافق عليه الشعب .

وهناك سمة أخرى هامة فى نظم الحكم عند الأكان : فتلقى الحـــاكم للسلطة من الأمة يفرض عليه نوعا من المسئولية نحوها . فيصبح من الممكن محاسبته اذا أخطأ وتنحيته اذا تجاوز حدود سلطاته وتنقلنا هذه الخصية الى نقطة أخرى وهى حدود سلطة الملك عند الأكان .

## حـــدود السلطة عند الأكان :

بعد أن يتولى الملك ، يحلف اليمين أمام شعبه . ويحلف الشعب أيضا يمين الوفاء للملك . ويعتبر حلف اليمين بمثابة عهـــد بين الحـــاكم والمحكومين ، اذا أخل طرف منهم بوعوده ، حق للطرف الآخر مجـــازاته ، وحلف اليمين المتبادل يضع الحاكم وشعبه فى موقف قانونى يمكن أن نستنتج منه حدود سلطة الحاكم : فعليه أن يعتدل فى استعمال السلطة ، فلا يكون ضعيفا ولا يكون شديد البأس ، ولا نعلو مكانة الملك فوق العرف الســـائد فى المملكة . فعندما يخطىء يقدمه الشعب للمحاكمـــة أم مجلس مكون من مستشارى الملك .

---

(12) Hagan; Georges, «Concept de pouvoir dans la culture Akan», **Leconcept de pouvoir en Afrique : Les Presses de L'Unesco, pp. 56-83, Paris, 1981.**

ولا يحكم الملك وحده بل يشاركه فى الحكم الشعب بفئاته المختلفـــة . فالفقراء يشاركونه فى الادارة الداخلية للبلاد والطبقة الارستقراطية(١٣) تشاركه فى ادارة الشئون الخارجية(١٤) . ويكون الملك اكثر حرية فى ادارة السياسة الداخلية وذلك نتيجة لضعف الطبقة التى تراقبه فى هذا المجال . أما الطبقة الاستقراطية فتملك القوة الاقتصادية والمركز الاجتماعى اللذين يشكلان عقبة حقيقية تقف حائلا دون تسلطة الحاكم .

ولا يقتصر توزيع السلطات السياسية على الطبقات المختلفة للشعب على النتائج السياسية ، بل ان له دورا اجتماعيا هاما ، الا وهو التقليـــل من الفروق الفئوية بين الأفراد . فاعطاء قدر من السلطات للطبقات الفقيرة يخفف من الاحســـاس بالقهـــر الذى يمـــكن أن تشـــعر به تجاه الطبقة الارستقراطية المميزة .

ومن العوامل الهامة التى تحد من سلطة الملك فى مملكة الاكان ، الميزة التى كانت تعطى للطبقة الارستقراطية دون غيرها من الطبقات الأخرى ، وهى عدم خضوع افرادها للعقوبات الخطيرة مثل عقوبة الموت . وتشجعهم هذه الحصانة على معارضة الملك الى حد ارغامه على التنازل عن العرش . فهى تحاكمه وهى آمنة من بطشه . ويشبه هذا الحق الذى تتمتع به الطبقة الارستقراطية ، حق الاستقلال الذى تتمتع به السلطة القضائية فى النظم الديمقراطية الحديثة .

غير أن هذه الميزة السياسية تنقلب الى سلبية خطيرة اذا نظـــرنا اليها فى اطار العدالة الاجتماعية والقانونية فهى ولا شك توسع الفروق بين الطبقات وتعمق الاحساس بالظلم لدى الجزء الأكبر من شعب الاكان الذى لا ينتمى الى الطبقة الارستقراطية .

## شكل الحكم عنـــد الأكان :

يمكن تلخيص السمات الرئيسية لحكم الأكان فى النقاط التالية :

أولا : الشعب هو مصدر السلطة . فالشرعية التى يتمتع بهـــا الملك فى حكمه للرعية ليست مستمدة من الآلهة أو الأسلاف ، ولكنها نابعـــة من روح الأمة ورضائها . ويجوز أن يرث الملك هذه الشرعية ويورثها لأبنائه من بعـــده .

---

(١٣) نستعمل هنا كلمة طبقة تجاوزا حيث أن المجتمعات الافريقية فى هذه العصور لم تعرف سوى الفروق الفئوية .

(14) Ibid., pp. 71-72.

ثانيا : الملك مسئول أمام الشعب . ويمكن محاكمته وارغامه على التنازل عن العرش . ويتم التنحى عن العرش دون الحاجة الى ثورة . بل يحدث نزولا على العرف السائد فى المملكة .

ثالثا : الحكم ليس حكما فرديا . وهو يتميز بفصل السلطات . فيستعين الملك ، فى رسم وتطبيق السياسة العامة للمملكة ، بمجلس مكون من ممثلين عن فئات الشعب المختلفة . وهذا المجلس ليس استشاريا ، بل يشترك بشكل فعال فى ادارة المملكة فى شئونها الداخلية وفى علاقاتها الخارجية بالممالك والمجاميع البشرية المجاورة . وتشترك فى هذا المجلس الطبقة الارستقراطية صاحبة السلطة القضائية .

رابعا : يتميز الحكم بحرية التعبير داخل المجالس التمثيلية ، مما يجعل القرارات الصادرة تتسم بقدر كبير من الحكمة .

خامسا : يشترك الأفراد فى تنظيمات تدافع عن مصالحها بشكل جماعى يحافظ لها على تلك المصالح ويمكن تشبيه هذه التنظيمات بالنقابات المهنية فى الدول الحديثة .

وهكذا يتبين لنا أن ممالك الأكان كانت تحكم بمبادىء تقترب كثيرا من المبادىء التى تميز النظام الديمقراطى . ورغم ذلك يظل النظام فى هذه الممالك القديمة محتفظا ببعض السمات التى تبعد كل البعد عن الديمقراطية ، وأهمها القدسية التى يتمتع بها الحاكم رغم كل التحفظات التى وردت عليها. ففى ثقافة الأكان ، نجد أن شخص الملك يلتحم مع روح الأمة لدرجة أن صحة الملك تنعكس على سير الأمور فى المملكة . فاذا مرض أو تقدمت به السن ، أصيبت الأمة بالهزال . وفى هذه الحالة ، يجب على الملك أن يتنحى عن العرش حفاظا على كيان المملكة(١٥) . وبالاضافة الى قدسية الحكم ، نلاحظ أن الملك يورث ، مما ينتفى تماما مع مبدأ مشاركة الشعب فى اختيار الحاكم(١٦) . وأخيرا تمييز الطبقة الارستقراطية عن بقية فئات الشعب ، ينافى مبدأ المساواة الذى بنيت عليه الديمقراطية .

## مملكة الأجانفون :

يعيش اليوم جزء كبير من سلالة الأجانفون على سواحل جمهورية البنين فى غرب أفريقيا وفى جزء من المساحة الداخلية للبلاد . وتمثل هذه

---

(١٥) فى بعض ممالك الاكان ، مثل مملكة اليوريا ، تصل بهم قناعتهم بالتحام شخص الملك وروح الأمة الى حد قتله فى حالة الشيخوخة أو المرض وذلك لانقاذ الأمة .

(١٦) نلاحظ التناقض بين ميراث الحكم وبين المصدر الشعبى للسلطة .

السلالة حوالى ٢٨٪ من مجموع سكان البنين . وهى بذلك تمثل أهم مجموعة عرقية من حيث العدد فى البنين . وقد كانت هذه السلالة نواة لممالك البنين القديمة . مثل مملكة الأبومى التى قاومت لقرون طويلة دخول الاستعمار الأوربى فى القارة(١٧) .

## مصدر السلطة عند الأجافون :

اختلفت الآراء حول تأصيل السلطة فى مملكة الأجافون . فيقـول الأستاذ بالومارتى . أن ملك البنين كان اله . ويستشهد على ذلك بأنه كان يتمتع بصفات الهية ، مثل كونه لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم أمام أحـد ، ولا يستطيع أحد رؤية وجهه . أما الأستاذ موريس جليلى فيرى أن ملوك هذه الدول كانوا يتصفون بالقدسية دون أن يكونوا الهة . وتأتى هـذه القدسية من كونهم تلقوها من الأسـلاف . ولا يخفى على المتخصصين فى الدراسات الأفريقية أن الغموض الذى يحيط بنشأة الانسان فى الفكر الأفريقى القديم ، يضفى قدسية واجلالا على روع الأجداد ، سكان الأرض القـدامى الذين بعثوا الحياة فيها وعليها . ومن ناحية أخرى تفرض التقالية الافريقية على الشباب احترام وتبجيل الآباء وكبار السـن وتتجمع هـذه المشـاعر الروحة والاجتماعية التى تحرك الرجل الأفريقى وتتكثف فى شخص الملك لاسيما وأنه ، فى فكر الأجافون ، يتقمص روح الأجداد ويصبح الوسيط بينهم وبين الأحياء ، ومن هنا تأتى قدسيته .

ومهما كان اعتقاد الأجافون فى طبيعة الملك ، وسواء كانت شرعيـة السلطة التى يتمتع بها تأتى من كونه اله ومالكا للكون ، أو تنبع من كونه تلقاها من الأجداد ، فالنتيجة واحدة ، وهى أن سلطته هذه مقدسـة ، مثلها مثل شخصه لذا يصبح من العسير معارضتها . ومن الملاحظ أن طوطم الفهـد ، بقوته وشراسته ، هو زمز الملك الاله أو الملك المقدس . فالطوطم والاله والملك يتحدون ثلاثتهم فى فكر الأجافون .

ويتولى الملك العرش وسط احتفالات تقليدية يشارك فيهـا أفـراد الشعب وتعتبر هذه المشاركة بمثابة موافقة شعبية على شخص الملك . غير أن هذه الموافقة ليست أساسية ، وتبقى روح الأسلاف هى المصـدر الشرعى لسلطة ملك الأجافون(١٨) .

## حدود السلطة عند الأجافون :

تلقى الملك سلطته من الأجـداد يجعله مسـئولا أمامهم وليس أمام

(17) Bourges, Hérvé et Wauthier, Claude, **Les 50 Afriques**, Tome I, Le Seuil, Paris, 1979, p. 620.

(18) Kossou, Basile «**La notion de pouvoir dans l'air culturelle aja-fon**», **le concept de pouvoir en Afrique**, les Presses de L'Unesco, pp. 84-106, p. 96, Paris, 1981.

الشعب . وهو يختار وزرائه من الشعب . ويستبعد من هذه المناصب الأمراء وذلك خوفا من مؤامراتهم المحتملة ضده وخوفه من أن يسلبوا منه الملك . والوزراء مسئولون أمام الملك وحده الذى يرفع من مركزهم الاجتماعى فى البلاد . لذا فهم يدينون له دائما بهذا الفضل . وينتج عن ذلك الطاعة الكاملة له ، ولا يعتبر الوزراء سوى منفذين لارادة الملك حيث يعتبر الملك الحاكم الأوحد للبلاد . فبمجرد اعتلائه للعرش ، يصبح مالكا للأرض ومن عليها .

ويجمع الملك كل السلطات السياسية فى يده ، من سلطة تنفيذية الى سلطة تشريعية الى سلطة قضائية الى سلطة ادارية . ورغم ذلك فالملك له هيئة استشارية ، كما انه يعين بعض الحكام المحليين ليحافظوا على الأمن والنظام فى الأقاليم ويجمعون الضرائب للملك ، ويحكمون فى القضايا بين أفراد الشعب . ويجندون الشباب ليعملوا فى جيش الملك . ويعتبر هؤلاء الحكام مجرد منفذين لارادة الملك ، مثلهم مثل الوزراء(١٩) .

ويتحكم الملك فى اقتصاد المملكة : فمصادرة المالية الشخصية عديدة. وهى تتنوع من ضرائب عامة على أفراد المملكة ، الى ضرائب على المحاصيل، الى مساحات ضخمة من الأراضى يزرعها العبيد . ويحتكر الملك التجارة الخارجية للمملكة ويشرف على الطرق المهدة لها . ولا يحق لأحد من المملكة أن يعمل فى التجارة الا اذا أخذ بذلك اذنا منه(٢٠) .

وتسمح قدسية الحاكم له بالسيطرة على الكهنة . ورغم انفصال السلطتين السياسية والدينية مع مرور الزمن وتغير الظروف السياسية والاجتماعية من قدوم الطوارق من شمال القارة الى انتشار الديانات السماوية ، ظلت السلطة الدينية من الناحية الفعلية ، تحت سيطرة الملك .

**شكل الحكم عند الأجانون :**

يمكن أن نلخص سمات الحكم فى مملكة الأجانون فى النقاط التالية :

أولا : يتلقى الملك سلطته من الأسلاف وليس من الشعب . وقد تطلب موافقة الشعب على تولى الملك ، ولكنها على كل حال لا تشكل مصدرا لسلطة الحاكم .

ثانيا : بما أن الشعب لا يمثل مصدرا للسلطة ، فالملك ليس مسئولا

---

(19) Ibid., pp. 92-93.
(20) Ibid., p. 94.

أمامه ، بل أمام أسلافه الذين هم مصدر سلطته . لذا لا يحق لأحـــد أن يسأل الملك او يحاكمه ، فهو فوق القوانين .

ثالثا : لا يعترف نظام الحكم فى مملكة الأجافون بمبدأ فصل السلطات، فالحاكم يملك جميع السلطات السياسية ولا يقبل المعارضة .

رابعا : يحتكر الملك الحياة الاقتصادية ، ويسيطر على القـــوة العسكرية ويتحكم فى السلطة الدينية .

ونخلص من النقاط السابقة الى أن نظام الحكم عند الأجافون نظـــام شمولى ، يكون الملك فيه حاكما مطلقا . وهنا يثار سؤال : هل هـــذه السلطة الكاملة تمثل بالضرورة حكما دكتاتوريا ؟ يقول البعض أن الملك طالمـــا يحترم التقاليد المرعية فى مملكته فهو ليس دكتاتورا . فهو يعترف بحدود يقف عندها ولا يتخطاها ، هذه الحدود هى التقاليد التى تساوى ، فى نظم الحكم الحديثة ، الدستورة أما الماركسيون فيرون أن القادة بصـــفة عامة ، يهمهم المحافظة على الأوضاع الراهنة فى دولهم . فان ثبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمنع من التطور الذى ، اذا حدث ، سيهدد بالضرورة القائمين على السلطة . فالمحافظة على التقاليد ليست بالضرورة سلوكا ديمقراطيا بل قد تمثل العكس تماما ، لأنها فى نظر الفكر الاشتراكى تحمى مصالح طبقة قليلة العدد ، على حساب جمهرة الشعب . وقد رأينا ، فيما سبق أن الديمقراطية ، فى النظرية الاشتراكية ، هى سيادة الطبقة العاملة التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب .

أما الباحثة فترى انه من الصعوبة بمكان وصف هذا الحكم بالديمقراطية فاذا قارنا عناصره بالشروط التى يجب توافرها فى النظام الديمقراطى لوجدنا انها ليست مطابقة له . فمصدر سلطة الملك ليس الشعب وبالتالى الملك ليس مسئولا أمامه . اضف الى ذلك ان الحكم شمولى ولا وجود للمعارضة فيه . هذا ويعنى احتكار الملك للسلطة الاقتصادية بالكامل ، حرمان الشعب من الثروات الاقتصادية المتاحة فى البلاد ، مما يجعله هزيلا وخاضـــعا للسلطة الكاملة للملك .

غير أن الباحثة تتفق مع الرأى الأول ، فى أن احترام التقاليد يشكل حـــدا للسلطة يتردد الملك كثيرا قبل تخطيه . فقد اختلطت تلك التقاليـــد بروح الأجداد ، فعادات المجتمع تصبح تقليدا حين تتوارث من الآباء الى الأبناء . لذا نجد الملك ، رغم سلطاته الواسعة ، يعمل حسابا للعـــرف والتقاليد ويحترمها . ولكن وجود هذه العادات والتقاليد كعقبة وحيدة أمام تسلك الملك لا يكفى لكى نصف حكم الأجافون بالديمقراطية . فهو فى واقع الأمر ، حكم دكتاتورى مقدس ، وهو من اكثر نظم الحكم تسلطا .

## طبيعة السلطة فى الدول الأفريقية الحديثة

### دول غرب افريقيا

استقلت الغالبية العظمى من دول غرب أفريقيا فى الستينات من هذا القرن . وقد أعلنت كل الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول ، فور استقلالها ، أنها ستطبق الديمقراطية ، وأوردت هذا المبدأ فى دساتيرها التى تكررت فيها عبارة أن الشعب هو مصدر السلطات ، غير أن هذه التجربة الديمقراطية لم تستمر طويلا ، بل سرعان ما غيرت هذه الدول نظمها ، أما على أثر انقلاب أو نتيجة لصراع بين القوى السياسية المختلفة ، وعملت على تقوية السلطة التنفيذية . وفى سبيل ذلك عدلت دساتيرها أخذه من النظامين البرلمانى والرئاسى المواد التى تسمح لها بذلك . وقد حدث هذا التطور فى الغالبية العظمى من دول غرب أفريقيا سواء الناطقة بالفرنسية أو الانجليزية وسنحاول فى هذا الجزء من البحث استخلاص أهم السمات المشتركة بين هذه النظم المختلفة .

أولا : اختيار رئيس الدولة بالانتخاب العام المباشر أو بالاستفتاء اذا فمصدر سلطة الحاكم هو الشعب . وينتج عن الانتخاب العام المباشر للرئيس اعفاؤه من المسئولية السياسية أمام السلطة التشريعية ، ويصبح مسئولا أمام الشعب . ونتيجة لذلك يصبح الرئيس غير قابل للعزل طوال المدة الدستورية لتعيينه . وقد تصل هذه المدة الى مدى الحياة حيث أن دساتير تلك البلاد لا تضع حدا أقصى لتجديد مدة الرئاسة .

ثانيا : تنصيب رئيس واحد للسلطة التنفيذية(٢١) ، فقد بدأت أغلبية الدول الأفريقية المستقلة حياتها السياسية بارساء نظام ازدواجية السلطة التنفيذية(٢٢) .

ويعنى ذلك وجود رئيس دولة ورئيس حكومة . وكانت الدول الأفريقية تحاكى فى ذلك النظم السياسية المتبعة فى الدول المستعمرة وهى بريطانيا وفرنسا . غير أن اختلاف تركيب المجتمعين الأفريقى والأوربى ، بالاضافة الى التخلف الاقتصادى ومشاكل ما بعد الاستقلال جعلت هذه النظم الديمقراطية تختفى ، ويحل محلها نظام السلطة التنفيذية الموحدة فى شخص الزعيم(٢٣) . ونقدم بعض الأمثلة على ذلك . فالسنغال رجع عن ثنائية السلطة سنة ١٩٦٢ وعدل دستوره وأخذ بالسلطة الموحدة ، وقد جاء هذا

(21) Monocéphalisme.

(22) Bicéphalisme.

(23) Gonidec, P.F., Librairie generale de droit et de jurisprudence, Les systèmes Politiques Africains Tome II, 1ère édition, 1974, Paris.

التغير نتيجة لصراع القوى بين رئيس الجمهورية ليوبولد سنجور ورئيس حكومته . وقد سلك الرائيس الراحل كوامى نكروما نفس المسلك فى غانا ، متعللا بأن ثنائية السلطة نظام لا يتفق والتقاليد الأفريقية .

ثالثا : اعطاء رئيس الدولة حق حل السلطة التشريعية . ويلاحظ أن النظام الرئاسى لا يعطى الرئيس هذا الحق . غير أن الدساتير الأفريقيـــة تطوعه لصالح تقوية السلطة التنفيذية .

رابعا : سيادة الحزب الواحد فى الغالبية العظمى من الدول الأفريقية. ويبرر السياسيون الأفارقة هذه الحقيقة بقولهم أن وجود التعدد الحـــزبى يدل على تعدد مصالح الأفراد الذى يعكس بدوره وجود طبقات اجتماعية متصـــارعة . وينفى الرؤساء الأفارقة هذه الفكرة ويدعون أن المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا طبقية ، لم تعرف تعدد المصالح واختلافها . وبالاضافة الى ذلك يرون أن الحزب الواحد يساعد على ارساء الوحدة الوطنيـــة التى نعرف انها مهددة فى أغلب الدول الافريقية نتيجة لتنافس القبائل والسلالات المختلفة حول السلطة .

خامسا : أهمية شخصية الزعيم : يساعد على تضخيم الزعامة الوطنية فى الدول الأفريقية الحديثة ضعف المؤسسات السياسية والحاجة الى وجود زعيم واحد على مستوى الدولة يحل محل الزعامات القبلية المتعددة التى قلت أهميتها بعد نشأة الدول الحديثة التى تقوم على الوحدة الوطنية(٢٤) ونضيف الى ذلك أن الأصل الغامض لحاكم المملكة القديمة والصفات الخارقة التى كان يتحلى بها ما زالت كائنة فى نفوس الأفارقة ، فهم يحبـــون أن يلصقوها بالزعيم الحديث خاصة الزعماء الذين قاموا بأعمال وطنية جليلة مثل النضال ضد الاستعمار . وأمثلة الشخصية الكاريزمية متعـــددة فى أفريقيا . فيمكن أن نذكر منها سنجور ونكروما وسيكوتورى .

سادسا : افتقاد العدالة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية . فبالنسبة للظروف الاقتصادية للغالبية العظمى من دول هذه المنطقـــة ، نجد أن هناك هوة كبيرة فى الدخول بين سكان المدن وبخاصة العواصـــم وسكان الريف . فيشعر الفلاحون — باستثناء طبقة الاقطاعيين — أن المدن تأخذ منهم الكثير ولا تعطيهم المقابل فى الدخول ولا فى الخدمات . وينسحب هذا الوضع الاقتصادى الخطير على سكان الحضر أيضا فطبقة التجار وكبار الموظفين يختلفون تماما فى دخولهم ومعيشتهم عن طبقة العمال أو المهاجرين من الريف الى الحضر للبحث عن عمل . فالطبقـــات بمعنى مجموعات بشرية مختلفة فى دخولها ومصالحها واسلوب حياتها ، موجـــودة

(٢٤) د. حورية توفيق مجاهد — نظام الحزب الواحد فى افريقيا : بين النظرية والتطبيق — مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة — ١٩٧٧ — ص ٦١ — ص ٧٠

فى رأى الباحثة ، فى الدول الأفريقيـــة(٢٥) . ولا ندعى أن هنـــاك دولة ديمقراطية فى العالم استطاعت أن تقيم العدالة الاقتصادية والاجتماعيـــة الكاملة بين أفراد الشعب وأن تمحى تماما الصراع الطبقى . وانما الحديث يكون عن القدر المعقول من مبادىء المساواة المرعية فى دولة من الدول . فحيث توجد فروق طبقية كبيرة ، مثل الحال فى الدول الافريقية ، وبعامة فى الدول النامية ، لا يمكن أن نجد عدالة اقتصادية ولا اجتماعية . وحيث لا توجد هذه العدالة ، لا يمكن أن توجد مساواة حقيقية فى الممارســات السياسية للأفراد ، حتى وان وجدت العدالة القانونية .

واذا تأملنا عناصر النظم الأفريقية الحديثة سابقة الذكر لوجدنا أنها تؤدى جميعها ــ فيما عدا الانتخاب المباشر للرئيس ــ الى نظم دكتاتورية يكون فيها رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية فى البلاد . وهـــذه النظم يحكمها فى الغالبية العظمى من الحالات ، الحزب الواحد أو مجلس عسكرى حاكم . وفى نظام الحزب الواحد يصدر المكتب السياسى القرارات ، وعادة ما يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب ، ورئيس المكتب السياسى ، أى أنه صاحب القرار الحقيقى فى الدولة . ونصل تقريبـــا الى نفس النتيجة بالنسبة للدول غير الحزبية فالمجلس العسكرى ورئيسه هو الذى يسيطر على الحياة السياسية .

ونعود الى الاستثناء الخاص بانتخاب الرئيس انتخابا مبـــاشرا أو اختياره فى استفتاء عام للشعب . فيعتبر هذا المبدأ مطابقا تماما لتعـــريف الديمقراطية . غير أنه يتعرض دائما للتشـــويه اذا لم يترجم الى واقـــع وضمانات . وهذا ما فعلته الديمقراطيات التقليدية الغربية . ففى النظـــم البرلمـــانية تجسد ارادة الأمة فى ممثلى الشعب من البرلمـــانيين ويصـــبح رئيس السلطة التنفيذية الفعلية ــ وهو رئيس الوزراء(٢٦) ــ مســـئولا أمام البرلمـــان الذى يستطيع أن يسائله ويطلب اقالته . أما فى النظـــام

---

(٢٥) بدأ المجتمع الافريقى بالجماعة القروية التى لا تعرف الطبقات الحقة ، وانما بعض الفروق الفئوية التى لا ينتج عنها استغلال فئة لفئة أخرى ( فيما عدا بعض الامبراطوريات القديمة التى كانت تعتبر نواة للدول الحديثة ) وقد ظهرت الطبقات بمفهوم الطبقة المالكة التى تستغل طبقة من الاجراء على أيدى عاملين : دخول الاسلام والاستعمار الأوربى ، فقد أدى دخول الاسلام فى أفريقيا الى الارتفاع بطبقة الغزاة المسلمين ( الطوارق ) وشجعهم ذلك على استغلال الأراضى الواسعة التى كانوا يكسبوها فى حروبهم . واستمر أحفادهم ــ الذين اختلطوا بالوطنيين الأفارقة ــ فى استغلال هذه الأراضى وأصبحوا ملاكا أقطاعيين ، وعندما جاء الاستعمار الأوربى الى القارة ، عزز من وجود هذه الطبقات لأنه كان يتعاون مع العائلات القوية ويحكم البلاد من خلالها . وقد أدى تأكيد الطبقات الاجتماعية فى أفريقيا الى انهيار الجماعة القروية البدائية . لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع . انظر :
ــ سمير أمين « الصراع الطبقى فى أفريقيا ــ مجلة الفكر المعاصر ــ العدد الأول سنة ١٩٧٩ » .
ــ دار الفكر المعاصر ــ القاهرة ــ ص ١١ ــ ص ٣

(٢٦) رئيس الدولة فى النظام البرلمانى معفى من المسئولية السياسية وذلك لأنه بدون سلطات حقيقيـــة .

الرئاسى فينتخب رئيس الدولة ــ وهو صاحب السلطة التنفيذية ــ مباشرة من الشعب . لذا يصبح مسئولا أمامه . والرقابة الشعبية المباشرة أكثر هلامية فى فاعليتها من الرقابة البرلمـــانية . غير أن هذا النظام قد استطاع أن يؤكد عليها ويضمن فاعليتها . فنجد الرئيس ، رغم سلطاته الواسعة ، مقيدا بقيد سياسى خطير وهو الرأى العام ، وبقيد قانونى هام يتمثـــل فى أحكام الدستور ، وبرقابة السلطة القضائية التى تعتبر مستقلة تمـــاما عن الرئيس(٢٧) .

أما فى الدول الأفريقية ، فمسئولية الرئيس أمام الشعب تعتبر فضفاضة للغاية . فالضمانات التى تتحكم فى سلطة الرئيس فى النظم الرئاســـية الغربية ، لا وجود لها تقريبا فى الدول الأفريقية ، حيث لا يحترم الرأى العام ، وحيث يعدل الدستور حسب رغبات كل رئيس ، وحيث الســـلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية . لذا ، لا أرى شخصيا أن هذا النص ذو الشكل الديمقراطية يغير شيئا من دكتاتورية الأنظمة الأفريقية .

ولعل هناك بعض الحالات الاستثنائية النادرة والتى تشـــذ عن الشكل المتبع للحكم فى غرب أفريقيا . ولعلنا نذكر منها التجربة الديمقراطيـــة فى السنغال والتى بدأت فى أواخر حكم الرئيس سنجور . فيعمل فى السنغال الآن اثنا عشر حزبا سياسيا ، أهمها الحزب الحاكم ، وهو الحزب الذى كان يتزعمه سنجور . غير أن اختفاء الشخصية الكاريزمية للرئيس السنغالى من الساحة السياحية باستقالته أضعفت الحزب وخففت من درجة اقتناع الشعب به ، وأعطت فرصة أكبر للأحزاب الأخرى لتثبت مكانتها فى الحياة السياسية السنغالية .

## تطور طبيعة السلطة وأسبابه

تناولنا فى هذه الدراسة مفهوم السلطة وطبيعتها فى الممالك القديمـــة التى عاشت فى غرب أفريقيا ، قبل قدوم الاستعمار ، ثم تتبعناها فى الدول الأفريقية المستقلة التى تحتل نفس المنطقة الجغرافية . وللوصول الى هذا الهدف قسمنا الدراسة الى جزئين ، الجزء الأول نظـــرى ، تناولنا فيـــه المفاهيم المختلفة للسلطة وللديمقراطيـــة وانتهينا منـــه بتعريفـــات محددة استرشدنا بها للحكم على طبيعة السلطة فى نظم الحكم الأفريقية قديمـــا وحديثا . والجزء الثانى من الدراسة تطبيقى ، حللنا فيه عينات من الحكم فى الممالك القديمة والحديثة ، واتضح لنـــا أن الممالك القديمة عرفت نظم الحكم الديمقراطية والدكتاتورية ، ولكن الدول الحديثة لم تعرف ســـوى الشكل الشمولى للسلطة ، باستثناء حالات نادرة جدا ، لم تمارس سوى المرحلة الجنينية للديمقراطية . وفى هذا الجزء الأخير من البحث ، سندرس

(٢٧) د. يحيى الجمل ــ الأنظمة السياسية المعاصرة ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ سنة ١٩ ــ ص ١٥١ ــ ص ١٩٢ .

تطور طبيعة السلطة من القديم الى الحديث والظروف التى ساعدت على ذلك .

بدأت المجتمعات الأفريقية فى غرب القارة تتعرض للغزو الخارجى فى القرن التاسع الميلادى تقريبا . وكان هذا الغزو يتمثل فى الحروب التى قادها الطوارق القادمون من شمال القارة والذين نشروا الاسلام فى غرب أفريقيا . وفى القرن التاسع عشر ، استقر الاستعمار الأوربى فى القارة بعد أن خاض معارك كثيرة ضد الوطنيين الأفارقة . وقد نتج عن الغزو الأجنوبى للقارة ، سواء كان اسلاميا أو مسيحيا ، تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة ، كانت نواة للشكل الحديث للسلطة فى أفريقيا .

## التغيرات التى لحقت بطبيعة السلطة فى افريقيا :

### ١ ــ تغيير مصدر السلطة :

قسم الاستعمار الأوربى القارة الى مستعمرات لها حدود تختلف تماما عن الحدود المتعارف عليها بين الممالك القديمة . ونتيجة لذلك انهارت تلك الممالك ، وتفرقت القبائل والوحدات العرقية بين الدول الحديثة ، واصبح لكل دولة حاكم أجنبى يتبع المستعمرة الأم . وقد خضع غرب افريقيا الى نظامى حكم مختلفين ، النظام الفرنسى الذى حطم الزعامات التقليدية وحكم الوطنيين الأفارقة مباشرة ، والنظام البريطانى الذى حافظ على شكل الوحدات السياسية الأفريقية وتقاليدها وحكم من خلالها . غير انه فى كلا الحالتين سحبت من الزعماء التقليديين الصلاحيات الحقيقية للحكم . وهنا وقع التناقض ووجد الأفارقة انفسهم أمام وضع جديد : زعماء يملكون السلطة الشرعية ولا يحكمون ، وحكام أجانب يسيطرون بالكامل على البلاد رغم افتقارهم لرضاء الشعب والأجداد والالهة . وهكذا عمل الوجود الاستعمارى على فصل السلطة الدينية عن سلطة الحاكم . ونضيف الى هذا العامل انتشار الاسلام والمسيحية فى القارة الذى ساعد على التخفيف تدريجيا من فكرة الملك والاله أو الملك المقدس .

وقد ورثت الأنظمة الحديثة المستقلة فى افريقيا هذا الشكل الجديد والغريب على التقاليد الأفريقية الأصيلة ، الا وهو السلطة المدنية . فقد أفرزت طبقة البرجوازية الصغيرة(٢٨) التى نشأت فى عهد الاستعمار معظم الزعماء الأفارقة الذين حكموا دولهم بعد الاستقلال ومعظمهم لا صلة له بالملوك أو الزعماء التقليديين . غير أنهم نالوا شرعية السلطة من كونهم ناضلوا لنيل الاستقلال ، فأصبحوا أبطالا قوميين . وربما بالغت الشعوب

(٢٨) الطلبة وصغار الموظفين وصغار التجار .

الأفريقية فى تقديرهم لأنها كانت فى حاجة الى شخصية خارقة للعـــادة ، تحل محل الزعيم التقليدى . وهكذا تغير مصدر السلطة من مصدر دينى وروحانى مقدس الى مصدر مدنى هو موافقة الشعب على الحكم .

**٢ ــ افتقار السلطة الى القناعة الشعبية :**

غير أن المرحلة التاريخية التي تلت الاستقلال والتى ظهرت فيها هذه النوعية من الزعماء ذوى الشخصية الكاريزمية ، انتهت ، اما بموت الزعيم ( سيكوتورى ) أو بانقلاب ضده ( نكروما ) أو باستقالة ( ســـنجور ) وقد حل ، محل هؤلاء الزعماء عدد من الرؤساء أتوا الى الحكم عن طريق انقلابات أو صراعات عرقية وقبلية . وهؤلاء الرؤساء اذا كانوا بعيدين كل البعـــد عن الشرعية التقليدية للسلطة كما سبق وذكرنا ، فانهم أيضا يفتقرون الى الرضاء الشعبى الحقيقى .

لذلك نجد الشعب ، فى كثير من الأحيان ، يمدون بالولاء لأبناء وأحفاد زعمائهم التقليديين أكثر كثيرا من الرئيس الرسمى للبلاد . وقد تكون هذه الحقيقة عاملا من العوامل المفسرة لعدم المبالاة التى تستقبل بها الشعوب الأفريقية التغيرات الكثيرة والمتلاحقة فى الهيئات الحاكمة فى دولهم مما يسهل اتمـــام الانقلابات العسكرية والمدنية فى القارة .

ورغم ان تطور مصدر السلطة من رضاء الالهة والأجداد الى رضـــاء الأمة يعتبر ، من حيث الشكل ، نموا ديمقراطيا وتقليلا من سلطة الحاكم ، نلاحظ ان الغالبية العظمى من نظم الحكم الافريقية نظما ديكتاتورية . ويعود تفسير هذا التناقض الى الأسباب التالية :

**٣ ــ تغير طبيعة الحدود التى تحكم سلطة الرئيس :**

كانت السلطة فى التقاليد الأفريقية القديمة لها حدودا متعارفا عليها . فكان نظام الحكم فى المالك الديمقراطية تقيده عدة نظم سياسية واقتصادية كما لمسنا فى مملكة الأكان .

وفى الممالك الدكتاتورية ، رغم تسلط الملك وحكمه الفردى المطلق ، وجدنا أن هناك قيودا على سلطته أهمها التقاليد الأفريقية التى لا يجب ان يخرج عنها والا تعرض لغضب الأسلاف وللعزل أو ربما للقتل . ولا يفوتنا أن نذكر طبقة النبلاء التى حرص الملك على ابعادها عن الحكم . فوجـــود هذه الطبقة فى حد ذاته ، يمثل خطرا دائما على مركز الملك وقيـــــدا على سلطاته . وهذه القيود وان كانت محدودة فى النظم الدكتاتورية القديمة ، الا أنها واضحة وراسخة فى نفوس الأفراد وعقولهم . أما فى غالبية الأنظمة الأفريقية الحديثة ، فتبدد حدود سلطة الحاكم هزيلة مطاطة رغم انهـــا مدونة فى دساتير البلاد . فقد تراجعت التقاليد الأفريقية وأصبح المقـــابل الحديث لها ــ وهو الدستور ــ يتغير حسب مصلحة الحاكم ورغباته .

### ٤ ــ عدم توافق الدساتير الحديثة مع الظروف والتقاليد الأفريقية :

تنبع التقاليد الأفريقية القديمة من تجارب الشعب وظروفه البيئية . أما الدساتير الحديثة ، فقد صاغها المستشارون الأجانب من الدولة الأم ، على نسق النظم الأوربية الحديثة ، فولدت غريبة عن البيئة الأفريقية . واذا كانت قد أجرى عليها بعض التعديلات من الحكومات الوطنية نفسها ، فكانت كلها لخدمة الحاكم ، وتدعيم سلطاته ، رغم ما قيل دفاعا عنها من أن هدفها هو العودة الى التقاليد الأفريقية . ونضرب مثالا على ذلك الغاء ثنائية السلطة فى أغلب دول غرب أفريقيا واستبدالها بتوحيد السلطة وتركيزها فى شخص رئيس الجمهورية ، والغاء تعدد الأحزاب وسيادة الحزب الواحد . لذا فمن الصعوبة بمكان أن تفرز هذه الدساتير نظاما اجتماعيا صالحا ومتوافقا ، من حيث المصالح والأهداف ، مع السلطة الحاكمة . ولا شك أن هذه الظاهرة تشكل عاملا من العوامل التى تزيد من الهوة بين الحكام والمحكومين فى الدول الأفريقية الحديثة هذه الهوة التى تعتبر تفسيرا لكثير من الظواهر السياسية السلبية ، منها سهولة القيام بتغيير الهيئة الحاكمة .

ورغم هذا التغيير الذى أصاب جانبا من طبيعة السلطة فى الفكر الأفريقى ، نجد أن هناك بعض التفاصيل الخاصة بها ما زالت عالقة فى أذهان الأفراد ومؤثرة على مجرى الأحداث .

## الثوابت فى طبيعة السلطة فى أفريقيا :

### ١ ــ أهمية الجانب الروحى فى طبيعة السلطة :

احتفظ مفهوم السلطة فى نظم الحكم الأفريقية المعاصرة بأهمية الجانب الروحى فى شرعية السلطة وذلك رغم انفصال السلطتين الدينية والسياسية . فالشعوب الأفريقية شعوب تحترم الديانات وتؤمن بالروحانيات . ويهم الحاكم ، حين يتولى السلطة ، أن تكتسب هذه السلطة الصفة الشرعية ، لاسيما اذا كان قد جاء الى الحكم عن طريق انقلاب ، أو ثورة فهو يحرص على أن يباركه الكهنة أو الزعماء الروحانيون .

### ٢ ــ أهمية الموافقة الشعبية على تولى الحاكم :

ما زالت الموافقة الشعبية حية فى نفوس للأفارقة ، رغم المفهوم الشكلى الذى وصلت اليه فى أغلب الأنظمة الحاكمة . لذا ، عندما يحدث تغيير فى الحكم عن طريق انقلاب أو ثورة ــ أى عن طريق غير ديمقراطى ــ يعطى الشعب موافقته على الحكم الجديد بطريقة تقليدية وهى الرقص والغناء فى الطرقات ، كما كان يفعل ساعة تنصيب الملك قديما .

### ٣ ــ عزل الحاكم الذى يخطىء :

احتفظ الأفارقة بتقليد أفريقى صميم ، وهو عزل الحاكم الذى يخطىء ، وقد لمسنا هذا التقليد فى الممالك الديمقراطية والدكتاتورية على حـــد سواء والاختلاف كان فى طريقة عزل الحاكم وليس فى المبدأ ذاته . واليـــوم نجد أن هذا المبدأ يطبق ، فى اغلب الأحيان ، عن طريق الانقلاب أو الثورة . فتغيير الحاكم بطريقة ديمقراطية أصبح أسلوبا نادرا .

### ٤ ــ التعصب العـــرقى والقبلى :

احتفظ الأفارقة بسمة اجتماعية قديمة وهى التعصب العرقى والقبلى والارتباط العائلى . ولم يستطع الحكام الحاليون أن يحطموا هذه العلاقات الاجتماعية رغم المحاولات العديدة التى بذلوها فى هذا الشأن ، والتى تبدأ من ايجاد أيديولوجية واحدة تتمثل فى الحزب الواحد ، الى التهديد بعقوبات خطيرة كالسجن ( مثال الحكم فى الصومال ) الى ابعاد الفرد المخـــالف عن المجموع ( مثال حرمان القيادة التشادية فى الستينات الفرد المخـــالف من الاشتراك فى جبهة الفرولينا ) . لذا ينبغى على القادة الحاليين أن يدركوا أهمية هذا الواقع وأن يضعوه فى اعتبارهم عند صياغتهم لنظم حكمهم ، لاسيما فيما يخص السلطة والمشاركة الشعبية فى الحكم . فكثير من القلاقل السياسية تأتى من استيلاء قبيلة أو سلالة معينة يكون منها رئيس الدولة على السلطة والمراكز الهامة فى البلاد .

وهكذا يتبين لنـــا أن النظم الاستعمارية الأوربية التى حلت محـــل الممالك والامبراطوريات الأفريقية القديمة فى غرب أفريقيا قد غيرت من التركيب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمعات الأفريقية . وقـــد وقع هذا التغيير على طبيعة السلطة ومفهوم المشاركة الشعبية فى الحكم . وقد لاحظنا ونحن نبحث عن مواطن التغيير فى السلطة ، ان هذا التطور كثيرا ما يؤدى مع غيره من العوامل الى قلاقل سياسية تصل أحيانا الى حـــد الانقلاب او الحركات الثورية . غير أن هذه القلاقل السياسية لا تأتى فقط من تطور لحق بالمفاهيم التقليدية للسلطة ، بل قد تأتى من ثبات بعض هذه المفاهيم وتغير شكل المجتمع نفسه . كانتقال الممالك القديمة من دويلات بدائية الى دولة بالمفاهيم الحديثة لهـــا .

ولا ادعى ان هذا التغيير فى المفاهيم والظروف كله سلبيات ، او انه السبب الوحيد لمـــا تشهده الساحة السياسية الأفريقية من قلاقل دائمة ، ولكن اقول انه يشكل عاملا هاما من العوامل التى تؤدى الى هذا التوتر . وهنا يقع على المسئولين عن وضع السياسات العامة فى الدول الأفريقيـــة عبء التنسيق بين ظروف الشعوب الأفريقيـــة وبين ما ترقى اليه النظم السياسية الحديثة من تطور وتقدم . فلا يحطم التراث الأفريقى ، بل يطور ويهيأ لاستقبال ما يفرضه الشكل الحديث للدولة من نظم وقوانين . وهكذا نتجنب بعض التناقضات المدمرة ، ونسعى بالنظم الأفريقية الى مســـتقبل اجتماعى وسياسى أفضل .

وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة المتواضعة فاتحـــة للمهتمين بالدراسات الافريقية يبنون عليها ويكملون مواضع النقص فيها .

## المراجـــع العربيـــة


**كتب :**

ــ **د. حورية توفيق مجـــاهد :**

**نظام الحزب الواحـــد فى أفريقيـــا : بين النظـــرية والتطبيـــق ــ** مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ــ سنة ١٩٧٧ .

ــ **د. يحيى الجمـــل :**

**الأنظمة السياسية المعاصرة ــ** دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩ .

**دوريـــــات :**

ــ **ســـــمير امـــين :**

« الصراع الطبقى فى أفريقيا » ــ **مجلة الفكر المعاصر ــ** العـــدد الأول سنة ١٩٧٩ ــ دار الفكر المعاصر ــ القاهرة .


## المراجـــع الأجنبيـــة


**كتب :**

— **Akinjogbirn** et Autres, **Le concept depouvoir en Afrique,** les Presses de L'unesco, Paris, 1981.

— Balandier, Georges, **Anthropologie, politique,** Presses Universitaires de france, Parise, 1969.

— Bourges, Hérvé et Wauthier, Claude, **les 50 Afriques,** Tome I et II, le Seuil, 1979.

— Chevalier, Jean - Jacques, **Histoire de la pensée Politique,** Tome I et II, Payot, Paris, 1979.

— Demunter, Paul, **Masses rurales et Luttes politiques.** Editions Anthropos, Paris, 1975.

— Duverger, Maurice, **Sociologie de la politique,** Presses de France, Paris, 1973.

— Duverger, Maurice, **Les Partis politiques,** Armand, Colin, Paris, 1973.

— Finley, I., Mosses, **Démocratie antique et démocratie moderne,** Payot, Paris, 19

— Gonidec, P.F., **Les systèmes politiques africains,** I et II édition, librérie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris; 1974 et 1978.

— Lavroll, D.G., **Les partis politiques en Afrique Noire,** Presses Universitaires de France, Paris, 1970.

— Nikrumah, Kwame, **La lutte des classes en Afrique,** Traduit de l'Anglais par Marie - A ida Bah-Diop, Présence Africaine, Paris, 1972.

— Sartori, Giovanni, **Théorie de la démocratie,** Armand; Colin, Paris, 1973.

— Schwartzenberq, Roger-gérard, **Sociologie Politique,** Edition Montchrestien, Paris, 1977.

رســـائل علميـــة :

— Bourbonnais, Laurence Sophie, «Le pouvoir militaire en Afrique Noire», Mémoire DEA, Université de Paris I, Centre d'analyse comparative des Systèmes Politiques, Paris, 1978.